حق الطفل في المأوى

إعداد أ/ هالة يعقوب الشاروني[1]

الحدث المُتشرّد هو ذلك الطفل الذي عجزت أسرته عن إشباع حاجاته الأساسية الجسمية والنفسية والثقافية ، كنتاج لواقع اجتماعي اقتصادي تُعايشه الأسرة ، في إطار نظام اجتماعي أشمل دفع به إلى واقع آخر يُمارس فيه أنواعًا من النشاطات لإشباع حاجاته ، مما قد يُعرّضه للمُساءلة القانونيّة بهدف حفظ النظام العام .

الأوضاع الاجتماعية للأطفال بغير مأوى :

* الأطفال بغير مأوى تعرّضوا لظروف وأوضاع أسرية صعبة ، حيث جاءوا في الأغلب من أسر فقيرة ومُفكّكة ، تُعانى من مُشكلة كثرة الأبناء ، وازدحام المسكن ، ونقص في الخدمات والاحتياجات الأساسية . وفى هذا السياق ، أوضحت كثير من الدراسات أن غياب أحد الوالدين أو كليهما بسبب الطلاق أو الوفاة أو السفر للخارج يعد أحد العوامل المُسبّبة للانحراف . كما ظهرت علاقة ذات دلالة بين انخفاض مُستوى المعيشة وانخفاض المُستوى التعليمي أو الأمية وبين جناح الأحداث وتشرّدهم .
* أغلب الأطفال المُنحرفين من أبناء المُدن ، إذ من النادر ظهور أحداث جانحين في القُرى والمناطق الريفية ، حيث تسود قيم وعلاقات اجتماعية قوية تحول دون تفكّك الأسرة أو افتقار الأحداث لمن يقوم بدور ولى الأمر .
* اتضح أنه من النادر وجود أحداث جانحين من بين الإناث سواء في الريف أو المُدن ، ربما نتيجة النظرة الثقافية والتقاليد الاجتماعية تجاه الفتاة .
* أغلب الأطفال المُنحرفين أمّيون أو تلقّوا قسطًا محدودًا من التعليم ، ولم تُمكّنهم الظروف الأسرية والاجتماعية الصعبة من استكمال تعليمهم . وقد أوضحت عدّة دراسات أن تشرّد الأطفال الجانحين يبدأ بالهروب من المدرسة، وعدم مُتابعة المدرسة أو الأسرة .
* أجمعت أغلب الدراسات على عدم كفاية دُور الرعاية ونقص الإمكانيات المادية المُتاحة لها للقيام بدورها ، علاوة على نقص التدريب والخبرة لدى المُشرفين على هذه المؤسسات . وقد سجّلت عدّة دراسات سوء مُعاملة الأحداث الجانحين داخل دور الرعاية ، وأن بعض الأحداث الجانحين يتعلّمون ويتدرّبون على مُمارسة الجريمة داخل هذه المؤسسات ، من خلال مُخالطتهم لأحداث جانحين اعتادوا مُمارسة السلوك الإجرامي .
* إن الحالة المهنية لأغلب الأطفال المُنحرفين والمُتشرّدين غير مُستقرّة ، فأغلب هؤلاء الأطفال تعثّروا في الدراسة والتحقوا بمهن وحِرف مُختلفة أخفقوا في مُمارستها .

(1) كاتبة أطفال.

* أغلب أولياء أمور الأحداث الجانحين كانوا أمّيين ، ويعملون بمهن أو حرف تدر دخلاً مُحدّدًا .
* خلصت بعض الدراسات إلى أن الإحصاءات الرسمية لا تعكس بصورة دقيقة حجم وأنماط انحراف الأطفال والأطفال بغير مأوى ، حيث تجمع بين الأطفال المُنحرفين والمُعرّضين للانحراف والمُشرّدين والذين بغير مأوى والذين يُشكّلون خطورة على المُجتمع ، في فئة واحدة .
* تركّزت أغلب مُقترحات علاج مُشكلة الأطفال بغير مأوى على النهوض بالأوضاع المعيشيّة للأسر الفقيرة ومحدودة الدخل ، فضلاً عن النهوض بدور ومؤسسات الرعاية .

الواقع الذي توجد فيه الظاهرة الآن :

* إن عدم توفير الحاجات الأساسية للفئات الفقيرة يؤثّر على حجم ظاهرة التشرّد بالنسبة للأطفال ، وبالذات أطفال الأسر الفقيرة ، ويجعل هذه الظاهرة في تزايد مُستمر . ونُشير تحديدًا إلى المناطق العشوائية التي أقيمت حول المُدن ، وهى المناطق المحرومة من الخدمات ، وكيف أصبحت هذه المناطق بؤرة صالحة للانحراف والتشرّد . فضلاً عن أن هذه المناطق هي التي تتلقّى الموجات المُتوالية من أعداد النازحين الذين تعجز مواردهم في الريف عن سد حاجاتهم الأساسية ، فيتّجهون إلى أطراف المُدن بحثًا عمّا يسد هذه الاحتياجات .
* يُمكن لهذه الأوضاع التأثير على المستوى التعليمي لأطفال الأسر الفقيرة ، والذين سوف تتسرّب منهم أعداد كبيرة . هذا بالإضافة إلى إحجام أو اضطرار أعداد أخرى للإحجام عن الالتحاق بالتعليم أصلاً وتحوّلهم بالتالي إلى أطفال شوارع .
* تؤثّر هذه الأوضاع على الأسرة أيضًا كوحدة أوّلية ينتمي إليها الطفل ، وتصبح جماعات الانتماء خارج نطاق الأسرة ليست هي فقط أقران السوء أو المارقين أو الخارجين على القانون أو الذين يُمارسون ألعابًا بهلوانية ، وإنما هي جماعات التطرّف ، والإرهاب ، والعصابات المُنظّمة التي تعمل في التهريب والسمسرة والدعارة وغيرها من الأنشطة غير المشروعة .
* لم يعد من المقبول تفسير الانحراف فقط في ضوء التأثير الذي تُمارسه وسائل الإعلام والأفلام الهابطة ، بقدر ما تظهر أنماط انحراف وتشرّد تتأثّر بالتغيير الذي سيطر على ثقافة هؤلاء الأطفال عبر وسائل الاتصال العالمية ، والتي بدأت تغزو المقاهي والملاهي وأماكن تجمّع الأطفال المُشرّدين . وهذه قد تؤدى إلى أنماط من الانحراف لدى الصغار لعل أبرزها الشذوذ الجنسي والسطو والإدمان على نطاق واسع .
* التحوّلات المُجتمعية السابقة أفرزت ـ وما تزال ـ أنماطًا جديدة من انحراف الأطفال ، سواء على المُستوى الكمي أو الكيفي ، بمعنى أن هناك ارتفاعًا ملحوظًا في أعداد الأطفال المُنحرفين أو المُعرّضين للانحراف وفق التعريف القانوني . كما أن هناك أنماطًا جديدة تظهر ربما لأول مرة في المُجتمع المصري مثل :
  - المُنخرطون في النشاط الإرهابي والتطرّف .
  - المُنخرطون في أعمال التهريب والسمسرة عبر المنافذ الجُمركية والموانى .
  - المُنخرطون في تجارة الأنواع الجديدة من المُخدّرات والمواد المُخدّرة .
  - أطفال الشوارع الذين لا مأوى لهم ويُمارسون أعمالاً تافهة يتكسّبون منها .

حقائق حول الأطفال بغير مأوى :

* تظهر بيانات تقارير الأمن العام أن الغالبية العُظمى من الأطفال المُشرّدين من الذكور بنسبة (5ر92 ٪) ، في حين لم تتجاوز نسبة تشرّد الأطفال من الإناث (5ر7 ٪) من إجمالي حالات التشرّد في مصر ، حيث يتم تشغيلهن ـ عادة ـ كخادمات في البيوت . كما تفرض أساليب التربية والتنشئة على الإناث أن يكن أكثر ارتباطًا بالعائلة ، واعتمادًا على الأسرة ، أو استسلامًا للظروف بالمُقارنة بالذكور .
* الجانب الأكبر من أطفال الشوارع تقع أعمارهم في الفئة من 12 إلى أقل من 15 سنة بنسبة (2ر59 ٪) . ويلي ذلك الفئة العُمرية من 9 إلى أقل من 12 سنة بنسبة (1ر21 ٪) . ثم الفئة من 15 إلى أقل من 18 سنة بنسبة (7ر14 ٪) . في حين لم تتجاوز أعمار أطفال الشوارع ممن تقع أعمارهم من 7 إلى أقل من 9 سنوات عن (4ر3 ٪) من إجمالي الأطفال المُشرّدين .
* تُظْهر بيانات عدد أفراد أسر أطفال الشوارع أن الجانب الأكبر من هؤلاء الأطفال يتراوح حجم أعضاءَ أسرهم بين 4 – 6 أفراد بمتوسّط حساب (33ر4 ٪)، وهو مُعدّل لا يخرج عن المُتوسّط العام لحجم الأسرة المصرية ، مما يُشير إلى أن هذا المُتغيّر لا يلعب دورًا أساسيًّا في تشكيل ملامح ظاهرة الأطفال المُشرّدين في مصر .
* يمتهن غالبية أرباب أسر أطفال الشوارع الأعمال الحرفية أو الهامشية بنسبة (5ر75 ٪) ، حيث يُشكّل الفقر، وعدم انتظام الدخل ، وانخفاض المستوى التعليمي، وتفشّى الأمّية ، وقسوة المُعاملة ، والازدحام السكنى وتدهور مُستواه ، والميل لتعدّد الزوجات . . . إلخ ، عوامل مُتكاملة تدفع بأطفال هذه الطائفة إلى التشرّد .

ويلي ذلك وبفارق كبير أبناء الموظفين بالحكومة ، عندما يسود التوتّر في العلاقات الأسرية أو ضيق ذات اليد بنسبة (5ر6 ٪) .

ثم العاطلون بنسبة (4ر5 ٪) ، وأبناء المُزارعين بنسبة (5ر4 ٪) ، وأخيرًا أبناء العاملين بالقوات المُسلحة والشرطة بنسبة (5ر3 ٪) من إجمالي مهن أبناء أطفال الشوارع الذين تمّت دراسة حالاتهم في إحدى الدراسات .

* وتوضّح البيانات المعروضة آنفًا ، أن الجانب الأكبر من عملية تشرّد الأطفال في المُجتمع المصري بنسبة (9ر32 ٪) يأتي في المقام الأول بسبب سوء المُعاملة ، وتراجع وظيفة الرعاية التي توفّرها الأسرة للطفل ، إما بسبب هجرة رب الأسرة ، أو انشغال الوالدين في العمل خارج الأسرة ، أو نتيجة لتوتّر العلاقات الأسرية الناجم في جانبه الأكبر من ضيق ذات اليد وتزايد أعباء الحياة .

ويلي ذلك انفراط عقد الأسرة بسبب وفاة العائل ، أو وقوع الطلاق بين الوالدين واتجاه كل طرف للزواج بآخر ، أو دخول العائل السَجن ، أو مرضه ، وترك الأولاد بلا رعاية أو حماية بنسبة (1ر24 ٪) .

وفي المرتبة الثالثة يأتي إجبار الطفل على العمل والفشل فيه ، أو سوء المُعاملة التي يلقاها الطفل من صاحب العمل بنسبة (8ر20 ٪) من إجمالي أسباب التشرّد .

* تـُـظـْـهر البيانات أن هناك مصدراً آخر لا يقل أهمية في أسباب التشرّد ، ويعود إلى العوامل النفسية، حيث يلجأ بعض الأطفال إلى الهروب من أسرهم إلى الشارع إما للاضطرابات النفسية أو العقلية التي قد تعـود إلى سوء عملية التنشئة أو مرض عضوي ، أو بسبب عدوانية الطفل ، أو ارتكابه عملية سرقة ، أو مُمارسة فعل فاضح والخوف من العقاب إلى غيرها من المشاكل النفسية وذلك بنسبة (8ر11 ٪) .

ويلي ذلك عدم وجود سبب واضح للتشرّد بنسبة (5ر4 ٪) .

أو نتيجة إغراء أصدقاء السوء بنسبة (7ر3 ٪) .

وأخيراً بسبب الفشل في التعليم أو التعقـّـد من المدرسة بنسبة (2ر2 ٪) فقط من إجمالي أسباب التـشرّد في المُجتمع المصري .

وهكذا ، تعد عوامل الفقر ، وقلّة الدخل ، وضعف الرعاية الأسرية بسبب انشغال الوالـدين بالعمـل في الخارج أو الداخل وفى أكثر من مهنة أحيانـًا من أجل تعظيم الدخل وتلبية نفقات الحياة ، والتفسّخ الأسرى ، وعمالة الطفل ، أو الفشل في العمل أو التعليم ، بالإضافة إلى أن المشاكل النفسية والتوترات الأسرية تعد جميعها عوامل مُباشرة تتداخل في تشكيل معالم ظاهرة الأطفال المُشرّدين في مصر في الوقت الراهن .

مُلاحظات أخيرة عامة :

* تكاد تخلو برامج الأحزاب السياسية في مصر ـ على اختلاف توجّهاتها ـ من أيّة تصوّرات مُحدّدة حول قـضية الطفولة . والمؤكّد أن انعدام الرؤية ، وغيبة التصوّر أو وضوح السياسات على هذا النحو لـه انعكاسـاته السلبية على واقع الطفولة في مصر ، ويُحد مـن قـُـدرة المُجتمـع ومؤسـساته المُختلفـة علـى التـصدي لمُشكلات الطفولة التي يفرزها هذا الواقع ، ومنها مُشكلة أطفال الشوارع .
* الغالبية العُظمى من أرباب الأسر المصرية في الريـف والحـضر ، في ظـل تـدهور مُستوى الـدخول وارتفـاع الأسعار والتضخـّـم ، تتجه ليس فقط للانشغال في العمل وفى أكثر من مهنة أو الهجرة الواسعة خـارج مصر ، ولكن أيضـًا في دفع أطفالهم إلى الدخول المُبكّر في سوق العمل تحت وطأة الاحتياج المادي والفقر العام ، على ما يُفرضه ذلك من ضغوط مادية ونفسية على الأطفال ، تدفع بهم في العديـد مـن الحـالات للهرب من الأسر أو من مواقع العمل تحت قسوة سوء المُعاملة سواء من الوالـدين أو أصـحاب الأعمـال ويهيمون على وجوههم في الشوارع .
* تـُـشير البيانات إلى أن نسبة تشغيل الأطفال الذين يبلغون من العُمر (6 ـ 15 سنة) في تزايد مُطرد ، وينتمي غالبيتهم لأسر عُمَّاليَّة أو مثيلتها مـن الأسـر ذات المُستوى المُنخفض أو الفئات الـدنيا في سُـلّم التـدرّج الاجتماعي . فأرباب هذه الأسر من العُمّال اليدويين بنسبة (7ر33 ٪) وعُمّـال الخـدمات (7ر24 ٪) والباعة (14 ٪) والبعض من صغار المُزارعين والعاملين في الحكومة .
* في إطار ضيق الرقعة الزراعية ، وزيادة عدد السكان ، ونـُـدرة فـُـرص العمل والتشغيل بالمناطق الريفية ، وازدياد حدّة الفقر بهذه المناطق ، فإن العديد من أطفال الأقاليم والقـُـرى تحديـداً المُضطرّين للعمـل ، يتـّـجهون تحت وطأة هذه الظروف ، إلى الهروب إلى المُدن الرئيسية ، وبالذات القاهرة والمُدن الـساحلية للبحث عن عمل ، أو تسوّل القوت اليومي بلا حماية أو رعاية سوى قانون الشارع .

* ينبغي الالتفات إلى أن تشرّد الصغار هو مُحصّلة لشبكة هائلة من المُعطيات والمُتغيّرات بعضها ينطوي عليه السياق الاجتماعي الثقافي مثل : الفقر ، وصعوبة قابلية الأسرة للحراك الاجتماعي ، وحجم الأسرة ، وعمل الأم والأب ، ومُستوى التعليم . وبعضها يكمن في الخصال المُميّزة للصغير وعلاقته بالآباء ، مثل السمات المُضادة للمُجتمع ، ونقص الاستقرار الوجداني للآباء ، ووجود بعض الانحرافات داخل الأسرة. وهذه الشبكة من المُتغيّرات تضعف من قُدرة الأسرة على إنجاز نوع من الضبط الاجتماعي ، مما يؤدى إلى خروج الطفل إلى الشارع ثم ارتكابه لجرائم يُعاقب عليها الراشد أمام القانون.

* اعتماد الطفل على الشارع قد يكون لضرورة ، نظراً لتأخّر المُجتمع عن الوفاء بالحاجات الضرورية للصغير ، مما قد يجعل من لجوء الطفل إلى الشارع وما يُمارسه فيه من أعمال ، له دلالة لا ينبغي مواجهتها، لكن إتاحة البديل لها .

* رغم التوسّع الكمّي في توفير فُرص التعليم العام وزيادة أعداد المدارس والمُدرّسين والتلاميذ ، فإن النقص المُتزايد في الإمكانات المادية والبشرية ، والذي انعكس في ارتفاع كثافة الفصول الدراسية ، وانخفاض مُستويات الأداء ، وارتفاع مُعدّلات الرسوب ، وسوء العلاقة بين المُعلّم والتلميذ أو انقطاعها بين المدرسة والأسرة ، فضلاً عن عدم العدالة في توزيع الخدمة التعليمية بين المناطق الجُغرافية المُختلفة ، وتزايد نفقات التعليم والدروس الخصوصية . . . ، أدّى كل ذلك إلى زيادة مُعدّلات نسبة التسرّب من التعليم والهروب من المدرسة بسبب سوء الأوضاع أو المُعاملة داخلها .

** ونُشير في النهاية إلى أننا اعتمدنا في هذه الورقة ـ أساسًا ـ على الدراسة التي قام بها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ونشرها في كتاب عنوانه " الأنماط الجديدة لتعرّض الأطفال للانحراف ـ أطفال الشوارع ـ إعداد وتحرير الدكتور أحمد وهدان وآخرين " .